

الثوري

نقلنا عن صحيفة الثوري صحيفة الحزب الاشتراكي اليمني 22 يوليو 2004م ص 4
 - إنها سنوات الجمر تلك التي عاشها شعبنا خلال عقد من السنين منذ أن جردت الوحدة من طابعها السلمي...
 وقصفت آمالها الجنازير والمدافع الثقيلة في 94م . - إنها سنوات كبيسة تجرع فيها شعبنا مرارتها ولأزال ...
 منذ أن أطل في ذلك العام الاستبداد برأسه مستعيداً ممالكه بالدبابة وبالعصف والمتنكيل... بعد أن كاد
 وذكرى لعهد لا يعود .
 - عشر سنوات جرت المياه من تحت جسور الوطن والدماء من بين جنباته... والمحكم لم تبارحه بعد أوهام
 الانتصار .. الانتصار على الشعب وسحق آمال الوطن .. عشر سنوات والمحكم لم يطرق قط أبواب التصالح مع
 الذات .. لم يكفر عن الخطايا ولم يعد للعقل الماعتبار... تغليباً على الهوى ... وانتساباً لمستقبل يكون فيه
 الوطن للجميع والمواطنة أساس الانتماء .
 - الأستاذ محمد غالب بموضوعية والتزام يقرأ قليلاً من سطور القهر والإقصاء ... يرسم مشهداً تتهتك فيه
 لحمة الوطن ... تطمر الحقوق ... ويمضي المحكم بالبلاد ... صوب متاهات التمزق ... والغبن وألف علامة سؤال ..
 وسؤال ؟؟

عقد من القهر .. عقد من الاستئصال

ثانياً: مظالم وممارسات ضارة بالوحدة وأهلها :

1- فتاوى الإبادة وإباحة القتل .. لازلنا هذه الفتاوى التي
 صدرت عام 1994م ضد سكان جنوب البلاد سارية
 المفعول وبعد عشر سنوات على صدورها حيث يشعر
 المواطنون في تلك المناطق بأنهم أضحووا منبوذين
 في المجتمع حيث لازلنا جمعية علماء اليمن
 ومجلس القضاء الأعلى والشخصيات الدينية
 والسلطة التشريعية والتنفيذية جميعهم صامتين

ولم يحركوا ساكناً لإدانة وإلغاء هذه الفتاوى الخطيرة , على الأقل لتأخذ هذه الجهات نفس مواقف علماء المملكة المجاورة وسلطاتها القضائية والتنفيذية تجاه فتاوى التكفير والمقتل التي شرعها أمثال أصحاب تلك الفتاوى في بلادنا كونهم كانوا في خندق واحد مع من أصدروا الفتاوى في المملكة . و آخر نموذج على ذلك المداعية السعودي " سفر المحوالي " الذي أعلن :

في يوم الاثنين 14 / 6 / 2004م عبر القنوات الفضائية تنصله عن فكر التكفير والدعوة للتخلي عنه وإلى عدم التعرض لغير المسلمين وإلى حرية المعتقد . إن استمرار هذه الفتاوى نافذة وسارية المفعول يعزز روح العزلة والغبن والشعور بالقهر لدى سكان تلك المناطق حيث يعتبرون عدم إلغائها بمثابة عقوبة دائمة ضدهم .

2- طرد آلاف الكوادر والموظفين والعمال من أعمالهم :

□ فيما يتعلق بهذا الأمر أستطيع أن أسجل

موقفين يستحقان التقدير لرئيس الجمهورية .
الأول هو عندما رفض اقتراح إحدى الشخصيات
المنافذة أثناء الحرب عندما طلب من الرئيس قتل
كل من يتم اعتقاله من أبناء الجنوب كان ذلك
أثناء لقاء عقد في وزارة الدفاع .

والثاني هو إصداره القرار الجمهوري رقم 1 لعام
94م الخاص بالعضو العام والقاضي بإعادة

الموظفين المدنيين والعسكريين إلى أعمالهم
ولكن مع الأسف لم يطبق هذا القرار حتى اليوم
وبما أنني قد أوردت هذين المثالين فإنني اعترف
بعدم مقدرتي على منافسة المتملقين في كيل
المديح لرئيس الجمهورية وإبراز مناقبه
وإطلاق الألقاب المتنوعة التي يستحقها , فلقد
فاجأنا أحد هؤلاء في إحدى الندوات عام 2003م
حين انبرى بإطلاق أكثر من عشرة ألقاب على
رئيس الجمهورية .

وعندما جاء دوري للحديث بعده مباشرة قلت

ليس لدي ألقاب عدا أن أقول الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية لأن الذي سبقني قد أطلق ألقاباً مضاعفة للقادة السابقين سالمين وعبد الفتاح وعلي ناصر محمد وعلي سالم البيض قبل الوحدة وليس لي القدرة على منافسته اليوم كما لم يكن لي شرف منافسته على منح الألقاب في السابق . وبالعودة إلى الحديث عن ضحايا الحرب المطرودين منذ عشر سنوات فإنني أذكر أن الذي اقترح قتل كل من يتم أسره في الحرب هو ذاته الذي تحدث بعد الوحدة مشيراً إلى أن حجم الموظفين من الشطر الجنوبي يشكل عشرات أضعاف إخوانهم في الشطر الشمالي وأن استمرار الأمور على هذا النحو يخلق عدم التوازن . ولذلك فلقد جاءت إجراءات المنتصرين في الحرب لتحقيق هذا الطموح حيث أضحت هذه

المحالة عاراً ما بعده عار ليس في جبين السلطة
 وحدها بل في جبين اليمن كدولة ونظام فأبناء
 هؤلاء المضحايا الذين ولدوا عام 90 أو عام 94 تولد
 لديهم شعور دائم بأن الوحدة هي السبب
 الرئيسي لطرد آبائهم من أعمالهم وحرمانهم
 من الحصول على غذاء جيد وعلاج سليم ودراسة
 ناجحة والأمر لا يقتصر على هؤلاء المضحايا
 وأفراد أسرهم بل على الناس جميعاً فقد أصبح
 واضحاً للعيان إن الطرد والتوقيف عن العمل
 بعد الحرب اقتصر على هؤلاء كونهم من الجزء
 الآخر المكون للجمهورية اليمنية أي أن هذا
 الإجراء يعتبر إجراءً شطرياً انفصالياً بل
 وانتقامياً.

وقد وجهت من خلال حديث لصحيفة
 صنعاء في المصادرة الأسبوعية "الوسط" "
 2/6/2004م دعوة إلى فروع المؤتمر الشعبي العام

والسلطة المحلية في محافظات المضالع / لحج /
عدن / أبين / شبوة / المهرة / حضرموت لاستدعاء
هؤلاء المطرودين من أعمالهم واللقاء بهم
وأكدت أنه مع عدم ثقتي بعقد مثل هذه اللقاءات
إلا أنها إذا تمت فلن توجد أي أماكن لاستيعاب
تلك اللقاءات سوى الشوارع والمساحات الرئيسية
لعواصم تلك المحافظات .
واليوم أكرر الدعوة إلى مجلس النواب لتشكيل
لجنة تقصي حقائق تنزل إلى المحافظات
المذكورة لتلقي بهؤلاء الضحايا أو بممثلين
عنهم حيث أصبح كثير منهم وهم في مستويات
ومؤهلات علمية عالية في الشوارع والبعض
تحولوا إلى شحاطين والمحظوظ هو من وجد
أعمالاً متدنية لدى بعض الأصدقاء لا تتناسب مع
مستوياتهم ومؤهلاتهم وأنه لمن العيب أن تجد
حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه عمالاً

مستخدمين في أماكن عمل تشعرهم وكأن
 حملهم لتلك الشهادات العليا يعد جريمة .
 أما قادة السفن وكباتنة أعالي البحار وأمثالهم
 من كبار المهندسين والأكاديميين فحدث ولما
 خرج فالمحظوظ هو من توسط له صديق
 ليعمل في محطة بيع البترول والديزل وهناك
 العديد منهم يمارسون مهنة رعاية الأغنام وهؤلاء
 قال فيهم أحد الشعراء الشعبيين :

الشرعية

ذي عادلوا بين الكوادر والرعاة

قوقه مرعية

والمكادر الفني وراء نعجة وشاة

إن الاستماع إلى هذه الدعوات المخلصة أفضل

ألف مرة من القول إنها مجرد دعايات تخدم

المقوى الخارجية التي تحمل العداء لليمن نتيجة

مواقفها القومية الصلبة أو أنها عودة إلى روح

الانفصال .

وبدلاً من ذلك دعونا نختصر الحديث بالمطالبة بتطبيق قرار العضو العام رقم 1 لعام 1994م الصادر عن الأخ رئيس الجمهورية بتاريخ 23 / 5 / 1994م بعودة أمثال هؤلاء إلى أعمالهم فما هو المانع من تطبيقه طوال العشر السنوات الماضية ونحن نطالب بعودتهم إلى أعمالهم وليس كما حصل مؤخراً حيث تم استدعاء المئات منهم وإرسالهم مباشرة إلى المعركة في صعدده وكانوا الضحايا الأوائل لها، أي أنه قد تم جرهم عنوة إلى ساحة الإعدام بدون حكم قضائي، فهل ذلك يعني رسالة واضحة بأن المطالبة بالعودة إلى العمل ستكون على نموذج ما حصل في صعدده مؤخراً، حيث يتحول الناس من "خليك بالبيت"; إلى "خليك بالمقبرة!! إلى يوم القيامة";

3- اختراع اسم القوى الفائزة:

في الوقت الذي كان الناس يتوقعون عودة

المطرودين إلى أعمالهم فوجدوا باعتبار
نسبة كبيرة منهم كقوى فائضة أي أنهم
متغيبون عن أعمالهم وبهذا الإجراء
العنصري أصبحت حوالي سبعة آلاف أسرة
ضحية له .

4- التقاعد الإجباري :

بدون الخوض في التفاصيل فلقد تم
استغلال تطبيق قانون التقاعد بشكل
بائس ومؤلم , حيث أن معظم الذين فرض
عليهم التقاعد الإجباري هم من ذوي
الكفاءات بشكل خاص ونسبة كبيرة
منهم ممن هم موقوفون في بيوتهم بينما
نظراء لهم بنفس الأعمار وبأقل
المستويات لا زالوا يمارسون أعمالهم

بدون أي حرج .
لكن الملفت للنظر هو فرض التقاعد
الإجباري على الشباب الذين لا زالوا في
مقتبل العمر وبإمكان وزارة حقوق
الإنسان المتأكد من ذلك واستدعاء هؤلاء
الشباب للتأكد من صحة هذه الممارسات .

5- يتم طرح اللوم من قبل ذوي الشأن □ □
على البنك الدولي وصندوق النقد
الدولي ولكن الأمر الصحيح هو أن
الخبراء الفاسدين في هاتين
المؤسستين الدوليتين يجدون
ضالتهن في الدول التي يسيطر عليها

المفاسدون المحليون.
واليمن والحمد لله في المقدمة حسب
اعتراف كافة أركان السلطة , وبالتالي
فإن هذه المجاميع من الكوادر
والموظفين وغيرهم من قطاعات
الشعب الذين يتجرعون الجرعات
السامة قد وقعوا فريسة للمفاسدين
المحليين والدوليين الذين يتفوقون
على تقاسم المعائدات من تنفيذ كل
جرعة وكل إجراء مما سبق ذكره .
6- بيع القطاع العام والمختلط
والتعاوني ومزارع الدولة :
كما أشرنا في النقطة رقم 2

المتعلقة بالمطرودين من أعمالهم
منذ يوليو 1994م فإنه أصبح معلوماً
أن المؤسسات الحكومية وبقية
المقطاعات المشار إليها كانت
الأوعية التي تستوعب المكفئات
والموظفين والعمال، حيث كان
من النادر وجود عاطلين عن العمل
من خريجي الجامعات أو أدنى من
هذه المستويات ولذلك فإن الذين
لم يشملهم الطرد والتوقيف عن
العمل امتدت إليهم أظافر المنيذ
والفساد الحادة التي مزقت

**المؤسسات الحكومية الخدمية
والإنتاجية لتقاسمها الحيتان الكبار
وسماسرتهم بيعاً أو استثماراً خاصاً
لهم .**

**وكان المعاملون والمعاملات في هذه
المرافق هم المضحية الأولى الذين
وجدوا أنفسهم في الشارع
يتضورون جوعاً وبهذا المصدد فإن
الإجراءات التي اتخذت في الملحظات
الأخيرة ضمننت بقاء مصنع الغزل
والنسيج في المنصورة على قيد
الحياة حيث كانت إجراءات بيعه**

مع الأراضيات المجاورة له على
وشك أن تنتهي , وبهذا أمكن ضمان
المعمل لعماله وعاملاته .
ثم جاءت الخطوة الثانية وهي
بنفس الأهمية حيث تم استعادة
حقوق هؤلاء العمال والعاملات من
الماضية التي كانت تمتص مداخيل
المصنع من خلال إحلال عماله
وهمية بديله لهم , ولكننا سمعنا
مؤخراً مع الأسف أنه قد تم تأجير
المصنع مع عماله , على طريقة
العبيد , وبهذه الإشارة نتمنى أن

نجد من ينبري نيابة عن السلطة
وحزبها المحاكم ليوضح لنا من هي
المقوة المخارقة التي رمت بآلاف
المناس في شوارع عدن ولحج وأبين
وشبوة وحضر موت بعد أن تم بيع
واستثمار المؤسسات الخدمية
والإنتاجية والتعاونية التي كانوا
يعملون فيها ثم ماذا يعني مؤخرًا
تسليم مؤسسة نפט حجير ذات
الدخول المالية المرتفعة لأحد
المنافذين ليتصرف بها كيفما يشاء
 ووضع العمال والمهندسين التابعين

للمؤسسة وكأنهم عبيد تم بيعهم ،
وربط مصيرهم بهذا المتنفس وعلى
طريقة المقررون الوسطى .

7- لقد انتشرت العديد من الموائئ

الدوهمية غير القانونية

بعلم ودراية الجهات الرسمية

تمتد من شواطئ خور عميره

حتى نهاية شواطئ المهرة مروراً

بمحافظات أبين وشبوة

وحضرموت حيث أضحت منافذ

للتهرب والتجارة غير

المشروعة إن هذا يعني ابتكاراً
جديداً لحماية المشواطئ والموانئ
ولكن ليس من التهريب والدخول
غير المشروع لكن حمايتها من
المقانون، بما يعني إلغاء كافة
المضوابط والإجراءات القانونية
والأمنية التي كانت سائدة إلى ما
قبل يوليو 1994م بحجة أنها
قوانين وضوابط شمولية تتبع
الحزب الاشتراكي اليمني يجب
التخلص منها.

8- شغل الوظائف بعد يوليو 94م :

يخطئ من يعتقد أننا نؤمن بأن
الوظائف يجب أن تنحصر في
كل محافظة أو منطقة على
أبنائها وحدثهم فاليمين للجميع
ولكننا نتحدث عن الكفاءات
والمقدرات خاصة إن ما هو
واضح للعيان إن الوظائف
المحساسة أو الربحية لا تعطى
لمستحقيها ولكنها تمنح لفئة

**معينة تختار بعناية فائقة من
قبل الممتنفيذين الذين يعتبرون
أنفسهم قادة المنصر وأمرأء
المحرب الذين فتحوا جنوب
البلاد .**

**وإلأ ماذا يعني أن نجد
المحاسبين والمسؤولين الكبار
في المجال المالي في شرق
أفريقيا وإندونيسيا
وسنغافورة وماليزيا هم**

**مغتربون يمنيون وبالذات من
محافظة حضرموت ولما يخفى
اسم سالم بلعلا وزير المالية
السابق في كينيا وغيرها
كثيرون بينما يندر أن تجد
موظفاً يعمل في الجانب المالي
والمحاسبى في محافظة
حضرموت من أبناء المحافظة .**

وأنا لا أسوق هذا المثل

للمزايدة ولكنني استند إلى أنه
منذ عام 1967 أي عام الاستقلال
وحتى 22 مايو 1990 لم يحصل
ولأمر واحد أن تم ابتعاث
موظف في المجال المالي إلى
هذه المحافظة بل بالعكس
كان الكوادر من أبنائها
يسرون أعمال المجالات
المالية والمحاسبية في بقية
المحافظات نظراً لكفاءاتهم

وخبيرتهم في هذا الجانب .
إذاً لماذا جاعهم من يشعرهم أنه
في زمن الوحدة فقط تم
استبعادهم من هذه الوظائف
ولماذا العمل بتعمد ومع سبق
الإصرار والمترصد على المصداق
مثل هذه الممارسات السوداء
بالوحدة ذات الأهداف السامية
والنبيلة ؟ وحتى لا نذهب بعيداً
فإن هناك قضية ماثلة الآن

أمام الأخ عبدا لقادر هلال
محافظ محافظة حضرموت
تتعلق بحرمان المواطنين
المواطنين في مناطق استخراج
النفط حيث يحرمون من
العمل لدى الشركات إلى حد
حرمانهم من العمل كحراس
على أبواب تلك الشركات
ومبانيها.
والشيء المضحك والمحزن في

آن واحد أن الذين يتم
استجوابهم للعمل في هذه
المواقع يسجلون على أساس
أنهم من أبناء تلك المحافظة
مع أن بعضهم من دول تقع في
المقارة الإفريقية .
ولقد اطلعت على هذه
الممارسات بنفسى عند زيارتى
لمنطقة غيل بنيامين وعلى
طول خط استخراج النفط

أليس مثل هذه التصرفات
تدعوا إلى القلق بوجود لوبي
خبيث يعتمد تمزيق الوحدة
الوطنية من داخلها ثم ما هو
ذنب المواطنين الذين يستخرج
النفط من مناطقهم حيث لا
يحرّمون من نصيبهم في
الثروة من خلال المشاريع
والخدمات المستحقة فحسب
بل يصبح مجرد استياعهم

**كحراس على أبواب الشركات
أمرًا مستحيلًا.**

وعلى الرغم من أنه قد تم وعد

الناخبين بأنه في حالة منح

أصواتهم لمرشح الحزب

المحاكم سيتم إنهاء مشكلة

العمالة لدى شركات النفط،

وهاقد نجح المرشح فأين هي

وعودكم وهل يعقل أن يصبح

ممثل الشعب ونائبه البرلماني

جزءاً من غول الفساد والمظلم ،

إنني لا أتمنى ذلك كون هذا

الذائب شخصية معروفة

وصاحب مؤهل عال وسمعته

طيبة لكن هذا يتناقض مع ما

هو حاصل في الواقع .

9- لمن تمنح المزارع والأراضي

المخصبة في وادي حذر موت

ودلتا أبين ؟

هذا الأمر معروف للقاصي

**والمداني فعند زيارتي
لمحافظة حضرموت وبالذات
في مديريات الوادي تحدث
العديد من الفلاحين الذين
سحبت الأراضي من تحت
أيديهم وحرموا من كسب
لقمة العيش لهم ولأسرهم
الكبيرة العدد وتؤكد لنا أنه
على الرغم من صدور
توجيهات رئيس الجمهورية**

ورئيس الوزراء بتعويضهم
بأراض بديلة إما أن تلك
المتعويضات منحت للمقربين
وسماسة المتنفذين في
السلطة أما مزارع وادي بور
المخصبة فإن جزءاً منها قد
أصبح قاحلاً بسبب افتعال
مشاكل بين المشايخ على
ملكية أراضي الوادي كما أن
جزءاً كبيراً من مزارع

الوادي المصالححة للزراعة
سلمت ظلماً وعدواناً لقادة
عسكريين ومتنفذين أمنيين
ومدنيين أمام أعين وأبصار
المسكان الذين يتضورون
جوعاً.

و هكذا الحال في دلتا أبين
المخصبة حيث يتقاسمها
حيتان الفساد و المذاذون
المجدد بل أن الأمر وصل إلى

حد انتزاع أراض من أملاك
الدولة و المواطنين اعتبرت
ملكاً لورثة السلطنة المفضلية
واضحت غنيمة لهم و
لشركائهم من زعماء حرب
94م.

أن هذه الممارسات قد جعلت
هؤلاء الناس يخسرون
وظائف أبنائهم المتي كانوا
يمارسونها قبل الحرب ثم

أصبحوا أخيراً عاجزين عن
توفير لقمة العيش لهم و
لأسرهم و لهؤلاء المطرودين
من العمل أليست هذه أمورا
يصعب التصديق أنها تجري
في بلادنا التي تملأ وسائل
الأعلام و القنوات الفضائية و
الندوات و المؤتمرات و
حلقات النقاش بأنها الأولى
في صيانة حقوق الإنسان و

أن كل مشاكل الحرب و المحمد لله قد تم إنهاؤها تماماً.

محمد غالب أحمد
عضو المكتب السياسي
ورئيس الدائرة الحزبية
والتنظيمية
للحزب الاشتراكي اليمني
22 يوليو 2004م